

## قضية

دفعت وزارة التربية مليوني يورو للجامعة اليسوعية مقابل تنظيم دورة تدريبية لـ 200 مرشد تربوي في 12 يوماً بدلاً من الماستر! المبلغ يندرج ضمن قرض وهبتين بقيمة 204 ملايين دولار من البنك الدولي لمشروع دعم القطاع التربوي S2R2. أنفق هذا المبلغ على رغم الجدل حول قانونية جهاز الإرشاد والتوجيه، ومن دون ان تفاوض الوزارة المؤسسات المانحة والمقرضة في شأن محددات الصرف التي تراعي الحاجات الأكثر إلحاحاً لمدرسة رسمية شهدت وستشهد إقبالاً شديداً بسبب الأوضاع الاقتصادية

## هدر الأموال في «التربية»

## مليوننا يورو لدورة تدريبية استغرقت 12 يوماً!



اختيار الجامعة اليسوعية التي بعد رفض الجامعة اللبنانية فتح ماستر لجهاز غير مقنون (هيلن الموسوي)

## تقرير

## مهرج بسري إلى «التدويل»

## احتجاج ألماني على مشروع السدّ

## أهل خلبك

لا تزال الأشغال متوقفة في سد بسري منذ انطلاق الانتفاضة الشعبية في 17 تشرين الأول الماضي، حين دخل ناشطون معترضون أرض المشروع وأجبروا المعهد على إخراج الباتة. إلا أن المعترضين في مجلس الإنماء والإعمار (الجهة المنفّذة) وفي البنك الدولي (الجهة الممولة) لم يسحبوا المشروع من التداول، وينشغل الطرفان بتأمين تمويل إضافي للمراحل اللاحقة من الأشغال التي أقصرت حتى الآن على جرف مئات الأمتار واقتلاع آلاف الأشجار.

الجديد أن الاعتراض على المشروع امتد إلى... ألمانيا. إذ يشن نواب المان حملة ضد حكومة بلادهم التي تعد من أبرز ممولي مشاريع البنك الدولي في العالم. ففي تشرين الثاني الماضي، وجّه كل من رئيسة الكتلة البرلمانية لتحالف حزب الخضر

وحركة الصحوة الديمقراطية كاترين جورينج إيكاردت وعضو الـ«بونديستاغ» من حزب الخضر أوي كيكرتز رسالتين إلى الوزارة الاقتصادية للتعاون الاقتصادي والتنمية للاستفسار عن «مشروع الخزّان الخاص بالبنك الدولي والحكومة الليبانية في وادي بسري»، طالبين وقف العمل به.

إيكاردت قالت لـ«الأخبار» إن المشروع يمثل «أضاً خضبة للفساد في ظل أشغال باهظة الكلفة من دون نتائج مؤكدة، وهو يهدر معيشة سكان الريف، ما يخلق ضغطاً على بيروت الكبرى»، فيما اعتبر كيكرتز في جواب عن سؤال لـ«الأخبار» أن «من غير المقبول أن يصرّ البنك الدولي على التمسك ببناء السد. في حين أن آثاره مدمرة على السكان المحليين والبيئة»، والأسوأ «أن اعتراض المواطنين لا يؤخذ على محمل الجد». كيكرتز انتقد البنك الدولي وكذلك «الحكومة

الليبانية التي تدرّك بأن تمويل السد قد يؤدي أيضاً إلى انهيار قدرة لبنان على تسديد التزاماته المالية في ظل الفساد المستشري وسوء

مفحوماً لدعم المشروع بناءً على طلب حكومة فقدت صدقيتها، رغم رفض السكان وتشكيك المترعين بجدواه». الرسالتان عثرتا عن القلق على صير الأموال التي يدفعها الملتفون الألمان لتمويل مشاريع البنك الدولي، ودعا الحكومتين الألمانية والليبانية والبنك الدولي إلى «التوقف فوراً عن بناء السد والبدء بنقاش جدي مع اهالي الوادي للتوصل إلى مشاريع مجدية». ويظهر من الرسالتين أن النائبين الألمانين حضرا واجبهما جيدا تجاه مشروع السد أكثر من الجهات المنفّذة، إذ شككا في مسار المشروع منذ البداية، ودرست الأولى وطرحا تساؤلات عدة، منها «كيف يمكن تكليف الشركة نفسها إنجاز أشغال مرتبطة

بمشروع وإجراء تقييم للأثر البيئي؟ بيروت».

## قانت الحاج

لا أولويات للإنفاق على التعليم في لبنان. ثمة هبات وقروض تأتي من منظمات دولية إلى وزارة التربية ولا تخضع لرقابة أي من ديوان المحاسبة أو التفتيش المركزي، وتُصرف في مجالات لا منفعة منها، فيما تواجه المدرسة الرسمية مصيرها بصناديق فارغة وأبنية وتجهيزات مهترئة ومقاعد دراسية عمرها 30 عاماً باستثناء صناديق المدارس التي تتقاضى بدلات مقابل تدريس التلامذة السوريين في دورات بعد الظهر، تعاني الصناديق الأخرى من أزمة مالية حادة سببها تأخر الوزارة في دفع المستحقات المتوجبة عليها مثل رسوم التسجيل ورسوم مجالس الأهل. ومقابل إقرار مجانية التعليم ومنع المدارس من استيفاء الرسوم من الأهالي، تتحمل الصناديق مصارقات كثيرة، فيما تحول المديرين إلى مسؤولين يقصدون أبواب البلديات والتمويلين ويراضون خواطر الدائنين ويسترضون أصحاب الحقوق من عمال وغيرهم، ولا سيما أن الصناديق باتت تغطي أيضاً أجور المعلمين المتقاعدین بسبب إقبال باب التقاعد.

عندما يُصد مبلغ مليوني يورو لمديرية الإرشاد والتوجيه في وزارة التربية من مشروع دعم القطاع التربوي S2R2 الممول من البنك الدولي، كان الهدف منح المرشدين

شهادة ماستر بالإرشاد التربوي من الجامعة اليسوعية، وليس تمويل دورة تدريبية استغرقت 12 يوماً فقط وقبل للمدرسين إنها توازّي 25 رسيداً تعليمياً؛ المفارقة أن المبلغ لم يكن تخيماً. فقد رصد المشروع مبلغ 540 ألف دولار بدل زيارات ونقل للمرشدين الذين يتابعون تعليم التازحين السوريين في مدارس بعد الظهر، وملبيون دولار تقاضاها الجهاز من منظمة اليونيسف وحدها. إلى ذلك يتولى المركز الثقافي الفرنسي تنظيم دورات باللغة الفرنسية للمرشدين في حين أن الأولوية كانت، بحسب مصادر الأساتذة الثانويين للمحقّين بجهاز الإرشاد والتوجيه، لتدريب الأساتذة وليس المرشدين، بالنظر إلى أن اللغة الأجنبية هي مؤثر واضح لتراجع مستوى طلاب المدرسة الرسمية بالمقارنة مع مستوى طلاب المدرسة الخاصة، ويتجلّى ذلك في نتائج الامتحانات الرسمية.

وكان 200 مرشد من أساتذة المواد العلمية في التعليم الثانوي الرسمي أنهوا، أخيراً، المرحلة الأولى للدورة على أن يُستكمل المشروع بدورة ثانية لمجموعة ثانية من المرشدين خلال 12 يوماً أخرى في آذار ونيسان وأيار المقبل. وقد وقع خيار اللجوء إلى الجامعة اليسوعية بعدما رفضت إدارة الجامعة اللبنانية استحداث شهادة ماستر في الإرشاد في كلية التربية

قانوني يتطلب أرصدة ورسالة أو مشروعاً يحضّر في نهايته. لا تجد مصادر الأساتذة في المشروع سوى مزيد من هدر الوقت والطاقت والتفتيح لأساتذة الجامعة الخاصة ومن دون أي تغذية راجعة بشأن الجدوى التربوية من التدريب، وخصوصاً أنه لم تجر دراسة حول ملاءمة مناهج الجامعة للواقع الاستثنائي للمدرسة الرسمية. وتوضّح أنّ للمرشد ثلاث وظائف: الأولى مطابقة المسابقات والاختبارات مع التوصيف وهذا امر تقني معلوم للجميع، والثانية مطابقة محتوى المادة التي يعطيها الأستاذ مع المنهج وهذا امر له علاقة بالبنية المعرفية للمرشد أي بمادة الاختصاص ولا علاقة له بالإرشاد، وتوجيه نصائح إلى المعلم حول طرق التدريس، سائلة ما إذا كانت هذه الوظائف تتطلب دورة لكي يكسب المرشد المهارات المطلوبة مع الخبرة العملية؛

المصادر تدعو إلى تشريع وقونة الإرشاد قبل صرف أي مبلغ قد يصبح هدراً لا منفعة منه، أي وضع الحصان في مقدمة العربة وليس العكس، ومن ثم إعادة تأهيل المرشدين وتدريبهم وفقاً لألية قانونية تحفظ حقوقهم، وإلا فإنّ أغلب المرشدين سيعودون إلى الالتحاق بالثانويات، وتكتمل نصائبهم القانوني في ظل عدم الاستفادة المادية أو المعنوية من بدل زيارة أو نقل أو قرع في الإرشاد، إضافة إلى ردة الفعل من الثانويات والمركز التربوي والتفتيش

واعتبارهم غير قانونيين». وتبدي المصادر تخوفها من عدم اتخاذ قرار وطني منعا لأي نوع من أنواع الهيمنة والتطبيع المباشرتهم للعمل لدورة إعدادية مدتها سنة على الأقل، فإن مصادر الأساتذة سالت كيف سيتم صرف مال لتدريب أساتذة مشكوك في وضعهم القانوني، وقد لا يبقى أحد منهم بعد صدور قانون يحدد الية الدخول إلى الإرشاد وملاكه الوطنية.

ما يطلبه الأساتذة هو إعادة النظر في إنفاق الأموال في مكانها الصحيح في الثانويات والمدارس، وأن لا تكون الأخيرة مصدراً للهدر أو التفتيح لمشاريع تدريبية غير ذات جدوى، إلا بعد أخذ رأي ديوان المحاسبة والمراقب المالي في وزارة المال والتفتيش المالي والتربوي.

## علمه الخاصة

البحث عن التحويل  
أم عن التوفير؟

## حبيب معلوف

بحسب المنطق السائد الذي يروّج له، والمتسرب من مناقشات الحكومة الجديدة وبيناتها الوزاري، فإنه لا شيء يشجع على التفاؤل بأننا سنكون أمام معالجات جديّة وجوهرية في الملفات كافة، لا سيما في الملف البيئي. وبالتالي، من المتوقع أن يفرض منطق الطوارئ إيقافه، كما في كل مرة. المؤشر الأبرز على أننا لن نستطيع أن نعبّر إلى منطق الدولة ولا إلى الخيارات الاستراتيجية، هو الوهم الاقتصادي الذي يقول بحاجتنا إلى العملة الصعبة بالدولار الأميركي والى التمويل الخارجي والقروض للخروج من أزمتنا، في كل القطاعات تقريباً؛ مع أن الظرف الحالي الكارثي نفسه، الناجم أساساً عن تلك النظرة إلى الاقتصاد، يمكن أن يبرر المنطق المعاكس أيضاً. أي بما أننا أمام ظروف اقتصادية صعبة. علينا أن لا نلجأ إلى البحث عن التمويل من جديد، بل إلى البحث عن التوفير. فنحن لا نحتاج إلى المزيد من الاستدانة لشراء تقنيات مكلفة لحل مشكلة النفايات، على سبيل المثال، بل بحاجة إلى سياسات تخفّف من حجم النفايات، فنحن من الزيادة في الاستهلاك أولاً، ونخصّ على الفرز وإعادة التدوير والتصنيع ثانياً.

حتى المحطات الأخيرة، كان وزير البيئة السابق فادي جريصاتي لا يزال مصراً على أن ينهي ولايته بحملة للتوعية حول الفرز من المصدر، ورغم إبلاغه أن الأهم في معالجة مشكلة النفايات، بشكل استراتيجي ومستدام، أن يتم التركيز على مبدأ التخفيف أولاً، يبدو أنه كان من الصعب عليه تمرير هذه الفكرة المركزية في ظل طغيان رأي العدد الأكبر من «جمعيات الكرتون» بأن الفرز هو الحل. إلا إذا اعتبرنا أن خطط الفرز لم تكن سوى مقدمة لتلميع صورة الطروحات الأساسية الواردة في خارطة الطريق التي أعدتها الوزارة، بتعميد العمل بخطة الطوارئ على الشاطئ مع طرح إعادة فتح مطمر الناعمة، واستكمال الإعداد للمرحلة الثانية التي سيعتمد فيها خيار المحارق!

لطالما قيل إن المشكلة ليست بهذه البساطة، وقد وقعنا في أكثر من أزمة ولم نتعلم من الحلول الجزئية وخطط الطوارئ مكلفة جداً على البيئة والاقتصاد... وقد حان الوقت للتفكير بشكل استراتيجي ومستدام، ولم تنجح الحكومات المتعاقبة حتى الآن (ولا وزراء البيئة) في اقتراح استراتيجيات تحدد البادئ والأولويات والقوانين والخطط المترجمة لها. ولأننا الآن أمام حكومة اختصاصيين وإنقاذ، كما يتم الأمام، يفترض أن تكون في أمس الحاجة إلى أن نبداً بـ«الأولويات» التي نخترها على أسس استراتيجية.

الفرز يؤكد مسؤولية الفرد، في حين أن المشكلة هي في النظام الذي ينتج من دون ضوابط ويشجع على الاستهلاك من دون حدود، بينما مبدأ التخفيف يؤكد مسؤولية الدولة في توجيه السلوك، سواء للمصنّع أم للمستهود أم للتاجر... ومن ثم الفرد، والدولة وحدها المخولة وضع نظام ضراثبي مدرّوس ليس هدفه - كما هي الحال دائماً - جيبية الضراثب من الناس، بل تغيير السلوك الإنتاجي والتجاري والاستهلاكي، وإعادة الاعتبار إلى السعر الحقيقي للسلع، أي الذي يحسبب الأكلاف الحقيقية للإنتاج، مع الأخذ بمدى التأثير على ديمومة الموارد أثناء الاستخراج وكيفية التصنيع والاستهلاك وأثرهما، ومصير السلع بعد أن تتحول إلى نفايات وكلفة معالجتها.

كما أن تطبيق مبدأ التخفيف، مع ما يتطلبه من «إعادة التسعير» أو فرض ضريبة ما على السلع، لا يعني أن الهدف من تحصيل الضريبة هو «تمويل كلفة المعالجة»، وهي مادة (في القانون) وضعها المستثمرون في القطاع من جماعة المحارق أو المطامر أو المعامل على أنواعها، بالتعاون مع بعض العاملين في الوزارات المعنية لضمان استرداد كلفة الاستثمار في هذا القطاع وكلفة الإنشاء، والتشغيل والمراقبة والصيانة وتحقيق الأرباح المضمونة.

صحيح أن الفرز المنزلي أو الفردي يشكل جزءاً من المعالجة من ضمن سلسلة تدابير معينة، إلا أن وظيفة الرؤّجين له وحده، محلياً ودولياً، لا تخلو من بدع ليبرالية احتيالية، تهدف إلى خلق شعور شكلي بالارتياح للتخفيف من الشعور بالذنب، ويوهم الفرد بأنه يسهم في الحلول على المستوى المحلي والكوني ربما؛ مع أن المشاكل العالمية فعلاً، مثل زيادة حجم النفايات وتغير المناخ، كانت تتطلب تعاوناً على مستوى الدول، وتغيير سياسات كبرى في القطاعات كافة وفي بنية اقتصاد السوق، لا أحد يريد أن يلتفت إليها، منعا للمسّ بقديسة اقتصاد السوق! وهذا ما يفسر انتشار فكرة «المسؤولية الاجتماعية للشركات»، وتقديم بعض التبرعات لمحللات فوكلورية تحت شعار «الفرز من المصدر»، بدل اللجوء إلى تغيير جذري وحقيقي ومكلف في السياسات الاقتصادية المسيطرة والمتشكوة منها!

في المحصلة، يمكن القول إن الحلول على المستويات الفرديّة تصبح ممكنة وضرورية، عندما يعمل النظام ككل لمصلحة الجماعة والبيئة ويشكل مستدام، بهذا المعنى، يمكن للجماعة أن تكون في العائلة والبنائية والحي والنطاق البلدي والوطني... والإنسانية جمعاء.

ومن هذه المنطلقات والخلفيات، يفترض إعادة النظر في السياسات والقوانين، لا سيما قانون النفايات الذي أقرّ على عجل في الحكومة السابقة، بهدف تبرير اللجوء إلى المحارق المكلفة وإيجاد تمويل كبير ومضمون وأمن لها وأرباح أكيدة للمستثمرين.

فهل هذا المنطق لا يزال قائماً بعد الثورة ومع الحكومة الجديدة؟ أم أن تغييراً ما سيحصل في المنطلقات الأساسية والرؤية البيئية والاقتصادية... فيتم تبني منطق التخفيف والتوفير بدل منطق الدين والاستثمار والتحصيل؟! ألا يفترض بعد كل ما حصل، والأزمة المالية الخطيرة التي وقعنا فيها، أن نتوقف عن الاستدانة من أجل مشاريع مكلفة جداً كالمحارق والسدود؟



نواب المات دعوا إلى نقاش جدي مع اهالي الوادي للتوصل الى مشاريع مجدية (علي حشيشو)